

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩١٥

الأربعاء، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٣/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ غوانغيا (الصين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنيازيف
 إسبانيا السيدة منديس
 ألمانيا السيدة آيفرسن
 أنغولا السيدة بنتو
 باكستان السيد خالد
 البرازيل السيد فالي
 بنن السيد زنسو
 الجزائر السيد بن مهدي
 رومانيا السيد موتوك
 شيلي السيد ماكيرا
 فرنسا السيد سرمان
 الفلبين السيد باخا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة مكثري
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (A/2004/115 و Corr.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-25007 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

(S/2004/115 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يرجو فيها أن توجه إليه دعوة للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وحريا على الممارسة المتبعة أعترض، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعد وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد هاشي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2004/115 و Corr.1.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضي الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

“إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، ولا سيما بيان رئيسه المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/19)، وإذ يرحب بتقرير الأمين

العام الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/115)، يؤكد من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

“ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده الراسخ لعملية المصالحة الوطنية في الصومال ول مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المنعقد في كينيا، اللذين استهلا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

“ويثني مجلس الأمن على رئيسي كينيا، موي كيباكي، وأوغندا يوري موسفيني، وغيرهما من القادة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجهات الدولية المؤيدة لمؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية على مثابرتهم في مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية.

“ويرحب مجلس الأمن بتوقيع أعضاء الوفد الصومالية، في الاجتماعات التشاورية الصومالية المعقودة في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على إعلان التنسيق بين القضايا المختلفة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلام الدائم والمصالحة في الصومال. ويحث جميع الموقعين على الاتفاق على الوفاء التام بالتزامهم بالمضي قدما بعملية السلام.

“ويناشد مجلس الأمن الأطراف الصومالية الاستفادة من التقدم المحرز والإسراع إلى التوصل في مؤتمر المصالحة الوطنية إلى حل دائم يشمل الجميع

في الجهود التي تبذلها لتيسير مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال ويناشد البلدان المانحة الإسهام في المؤتمر وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال ونداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الخاص بالصومال.

“ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال ويناشد القادة الصوماليين تيسير إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وكفالة أمن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة، الدوليين منهم والوطنيين.

“ويعرب مجلس الأمن من جديد عن قلقه إزاء استمرار تدفق الأسلحة وإمدادات الذخيرة إلى الصومال ويرحب بإنشاء فريق الرصد عملاً بالقرار ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ويناشد كافة الدول والكيانات المعنية بالامتنال بدقة لحظر توريد الأسلحة والتعاون مع فريق الرصد.

“ويرحب مجلس الأمن باستعداد الأمين العام لتعزيز اهتمام الأمم المتحدة بالتطورات الحاصلة في الصومال، في حدود الموارد القائمة. ويؤكد المجلس من جديد أن وضع برنامج شامل لبناء السلام مع التركيز بوجه خاص على نزع السلاح وتسريح المقاتلين وتأهيلهم وإدماجهم أمر ستكون له أهميته في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال، كما نص على ذلك بيان رئيسه المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8).

“ويرجو مجلس الأمن من الأمين العام أن يبحث ويقترح في تقريره المقبل سبل تطوير دور

للصراع في الصومال بإنشاء حكومة تتوفر لها أسباب البقاء.

“ويكرر مجلس الأمن أن على الأطراف الصومالية الالتزام بإعلان الدوريت المتعلق بوقف القتال والمؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والإسراع بتنفيذه. ويناشد الأطراف الصومالية مواصلة العمل من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية شاملة في الصومال.

“ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء الصومال وعلى أن تحقيق ذلك مسؤولية تقع على عاتق الأطراف الصومالية نفسها. ويناشد المجلس الأطراف الصومالية التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار وضمن الأمن وحل خلافاتها بالطرق السلمية.

“ويدين مجلس الأمن من يعرقلون عملية السلام ويؤكد أن من يصرون على المضي على درب المواجهة والصراع سيكونون عرضة للمحاسبة. وسيواصل المجلس رصد الوضع عن كثب.

“ويناشد مجلس الأمن جميع الدول المجاورة مواصلة مساعيها للمشاركة بصورة كاملة وبناءة في إنجاح عملية المصالحة الوطنية في الصومال وتحقيق السلام في المنطقة.

“ويرحب مجلس الأمن بالتزام الاتحاد الأفريقي واستعداده لنشر بعثة مراقبين عسكريين في الصومال ويناشد المجتمع الدولي دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحسين الحالة الأمنية في الصومال.

“ويناشد مجلس الأمن المجتمع الدولي مواصلة جهوده لدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

الأمم المتحدة في دعم عملية المصالحة الصومالية التي
تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.
سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز
S/PRST/2004/3.
بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية
من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.
“ويكرر مجلس الأمن استعداداه لمساعدة
الأطراف الصومالية ودعم الهيئة الحكومية الدولية
المعنية بالتنمية في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل
إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال”.